

والصفاقة او الرقة والنعومة
 والمخونة ويقاس بهذه الصور غيرها
 ومطلق السلم في النوب مجال على اتمام
 للمقصود والثاني ان تذكر قدره
 مما يبنى الخها لانه عند اي يكون
 السلم فيه معلوم المقدس كإلا في عين
 ووزنات حوزون ووزنات موزوع
 والثالث مذكور في قوله **وان كان**
 السلم فيه موجلا ذكر العاقد وقت
عمله ان الى حله كسهر كذا فلو اجل
 السلم بعد وهد زيد مثلا لم يصح
 والرابع ان يكون السلم فيه
موجودا عند الاستحقاق
 في الغالب ان الاستحقاق
 لتسلم السلم فيه فلو اسلم فيها
 لا يوجد عند الحمل كطلب كسيرة
 النظام يصح **والخامس ان تذكر**
موضوع قبضه اي محل التسليم ان
 كان الموضوع لا يصلح له او يصح
 له

له ولكن كجمله الى موضع التسليم
 والسادس ان يكون السلم معلوما
 بالقدر او الروية **والسابع ان**
يتقايضا اي السلم والمسا له في
 مجلس التقدي قبل التفرقة فلو تفرقا
 قبل قبض راس المال بطل العقد
 او بعد قبض بعضه ففقه خلاف
 تفرقة الصفقة والمعتبر القبض
 الحقيقي فلو اصاب السلم براس مال
 السلم وقبضه المحتال ولو السلم
 اليه من المحتال عليه في الخامس لم
 يكف والسادس ان يكون عقد
السلم ناجزا لا يدخله خيار
الشرط اي خلاف خيار الحمل فانه يملك
وضعا في اصحاب الرهن
 وبمولفة الشئ وشرعا جعل عين
 مالية وثيقة يد من يستولى منها
 عند تقدير المستفاد ولا يصح الرهن
 الا بايجاب وقبوله بشرط ان يصف

الوفاء